مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: الاتجاهات الحديثة في الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه الصين تحليل جغرافي سياسي
اسم الكاتب: أ.د. عبد الأمير عباس عبد، م. علي ياسين عبد الله
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1030
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 15:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الاتجاهات الحديثة في الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه الصين
تحليل جغرافي سياسي

Recent trends in the Israeli strategy towards China
Geographical analysis of political

الكلمة المفتاحية : الاتجاهات الحديثة

Keywords: Recent trends

أ.د. عبد الأمير عباس عبد

كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة ديالى

Professor. Dr. Abdul Ameer A. Abd
College of Education for Human Sciences-University of Diyala
E-mail:prof.a.abbas@yahoo.com

م. علي ياسين عبد الله

كلية القانون و العلوم السياسية – جامعة ديالى

Lecturer. Ali Yassin Abdullah
College of Law and Political Sciences-University of Diyala
E-mail: aliya@yahoo.com

ملخص البحث

يعد المجال الحيوي للدول من بين اهم ما يمكن أن يعمل على استدامة قوة الدولة وبقائها، لهذا فأن الكثير من الدول التي وجدت نفسها لا تتمتع بالمقبولية الاقليمية وبالتالي عدت خاسرة لمحيطها الاقليمي، عملت باتجاهين الأول تعاطت مع الواقع الذي يفرض الاندماج مع هذه المنظومة الاقليمية بمختلف المجالات، سواء الدبلوماسية، الاقتصادية، والعسكرية، لترسيخ دعائم النشأة والارتقاء، والثاني قفزت على هذا الواقع وتخطت الحدود السياسية لتنشأ لنفسها مجال حيوي خارج محيطها الاقليمي، وهذا ما قامت به إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ حتى الأن، معتمدة على تحالفها مع بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية الحليف القوي لإسرائيل والملتزمة بضمان تفوقها بمختلف المجالات.

وقد ركزت إسرائيل في هذه المرحلة على الصين ضمن استراتيجيتها التي تقوم على البحث عن الاقوى، والذي يضم اضخم قوة بشرية آسيوية، ودولة تشكل إحدى الدول الصاعدة اقتصادياً وعسكرياً في المنظومة الآسيوية والعالمية، واستثمار منافعها في تعزيز مفردات قوتها وتطويق العالم العربي وتحجيم علاقاته مع القوة القادمة والمرشحة لان تكون اللاعب الرئيس في النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين.

المقدمـــــة

ما أن نجح الصهاينة من اغتصاب فلسطين في أيار ١٩٤٨ حتى بدأ الفكر الصهيوني يضع قوانينه موضع التطبيق لضمان استمرار وجودهم وتثبيت دعائمه معتمدين على واحدة من هذه القوانين والتي هي تجاوز الطوق العربي، وكان مهندس هذه السياسة (ديفيد بن غوريون) أول رئيس لإسرائيل، الذي رسم إستراتيجية (القفز فوق الحواجز الإقليمية)، معتمداً على تحالفاته التي حققها مع بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة خلال تاريخ نشأتها واعتماد إستراتيجية البحث عن الأقوى.

ومن المعطيات التي عكستها بعض المتغيرات الإقليمية والدولية التي حدثت قبل أفول القرن العشرين، والتي جعلت من التطورات والتبدلات و التغيرات، في الخريطة السياسية في العالم بشكل عام، ومنطقة الشرق الأوسط خصوصاً، هيأت أمام إسرائيل فرص عديدة لإنجاح ما رسمته من إستراتيجية القفز فوق الحيز المكاني الإقليمي والوصول إلى أعماق المجالات الحيوية، لمنطقتها الإقليمية، والمجالات الدولية. وفي ظل نظام القطبية الأحادية الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، الحليف القوي لإسرائيل والملتزمة بضمان تفوقها، استطاعت أن تصبح قطب صغير في المنطقة، إلا أن المتغيرات التي أحاطت العالم نبهت إسرائيل إلى ما يحيطها من نقاط مستقبلية تؤثر على كيانها ووجودها، لذا عادت إسرائيل لتنفيذ استراتيجيتها الهادفة للبحث عن الأقوى، هو العملاق الآسيوي الكبير(الصين)، الذي يضم أضخم قوة بشرية آسيوية، ودولة تشكل واحدة من الدول الصاعدة اقتصادياً وعسكرياً في المنظومة الآسيوية والعالمية.

هـــدف البحث :

يهدف البحث إلى وصف وتحليل طبيعة العلاقات الإسرائيلية الصينية في مختلف المجالات ولجميع مراحلها التاريخية وما تمخض عنها من نتائج تخدم الأهداف الإستراتيجية الإسرائيلية.

أهمية البحث :

تظهر أهمية البحث من الدور التي تقوم به إسرائيل لتخطي جميع الحواجز من أجل تأمين البيئة الإقليمية والدولية بما يضمن استمرار لاعبي هذه البيئة، والأقوياء منهم حصراً، بإدامة عطائها لمصلحة إسرائيل، وأكثرها أهمية، حماية وجودها واستمراره وتفوقها على جوارها الجغرافي العربي والإقليمي. وقد ركزت إسرائيل في هذه المرحلة، على الصين، حتى لا تفقد الفرصة التي سنحت لها، لاستثمار منافعها في تعزيز مفردات قوتها وتطويق الوطن العربي وتحجيم علاقاته من القوة القادمة.

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في التساؤل الآتي: ما أبعاد العلاقة الإسرائيلية – الصينية، وما هو موضعها من سياق الإستراتيجية الإسرائيلية في استثمار المتغيرات الدولية للاقتران بأي قوة جديدة تظهر في المحيط الدولي.

فرضية البحث :

تقوم فرضية البحث على الافتراض الاتي: هل أن إقامة إسرائيل العلاقات مع الصين سوف يفضي لها ما تريد تحقيقه من عناصر استراتيجيتها، وتصل بهذه العلاقة إلى النتيجة التي رسمتها في الارتباط والتحالف مع الأقوى الجديد في العالم.

منهجية البحث :

اعتمد البحث للوصول إلى استقراءاته الموضوعية وتحليلاته العلمية على المنهج التحليلي الذي يحلل بنية العلاقات ومساراتها وتوظيف ذلك لخدمة الاستنتاجات العلمية الموضوعية.

حدود البحث :

يتحدد البحث مكانياً بإسرائيل الواقعة في الوطن العربي والتي قامت على اغتصاب جزء من ارض فلسطين وهي تشغل حيزاً يمتد بين دائرتي عرض (٢٩,٣٠– ٣٣,١٥) درجة شمالاً، وخطي طول (٣٤,١٥– ٣٥,٠٤) شرقاً. ورمانيا من الفترة التي أقامت علاقات دبلوماسية مع الصين. التي تقع في قارة آسيا.

إطار البحث :

يتشكل البحث لتحقيق أهدافه والتوصل إلى نتائج علمية موضوعية من المباحث الآتية:

المبحث الأول: الخصائص المكانية لإسرائيل.

المبحث الثاني : دوافع العلاقات الإسرائيلية تجاه الصين.

المبحث الثالث: البذرات الأولى للعلاقات الإسرائيلية ـــ الصينية.

المبحث الرابع: المجالات التي سارت إليها العلاقات.

الاستنتاجات

التوصيات

الهوامش والمصادر

المبحث الأول
الخصائص المكانية لإسرائيل

أولاً: الموقـــع الجغرافـــي

على الرغم من تمتع فلسطين بموقع جغرافي استراتيجي متميز باعتباره يقع في منطقة القلب العربي، إلا أن هذا الموقع قد تأثر سلباً باحتلال الصهاينة لأرض فلسطين. فإسرائيل تهيمن على رقعة جغرافية تمتد بين دائرتي عرض (٢٩,٣٠– ٣٣,١٥) درجه شمالاً ، حيث يبلغ طولها من الشمال إلى الجنوب نحو ٤٣٠ كم، وخطي طول (٣٤,١٥ ــ ٣٥,٤٠) شرقاً[١]. ينظر الخارطة (١) وبهذا فإن هذا الحيز المكاني يتميز بامتداده الفلكي المحدود مما افقدها التنوع المناخي.

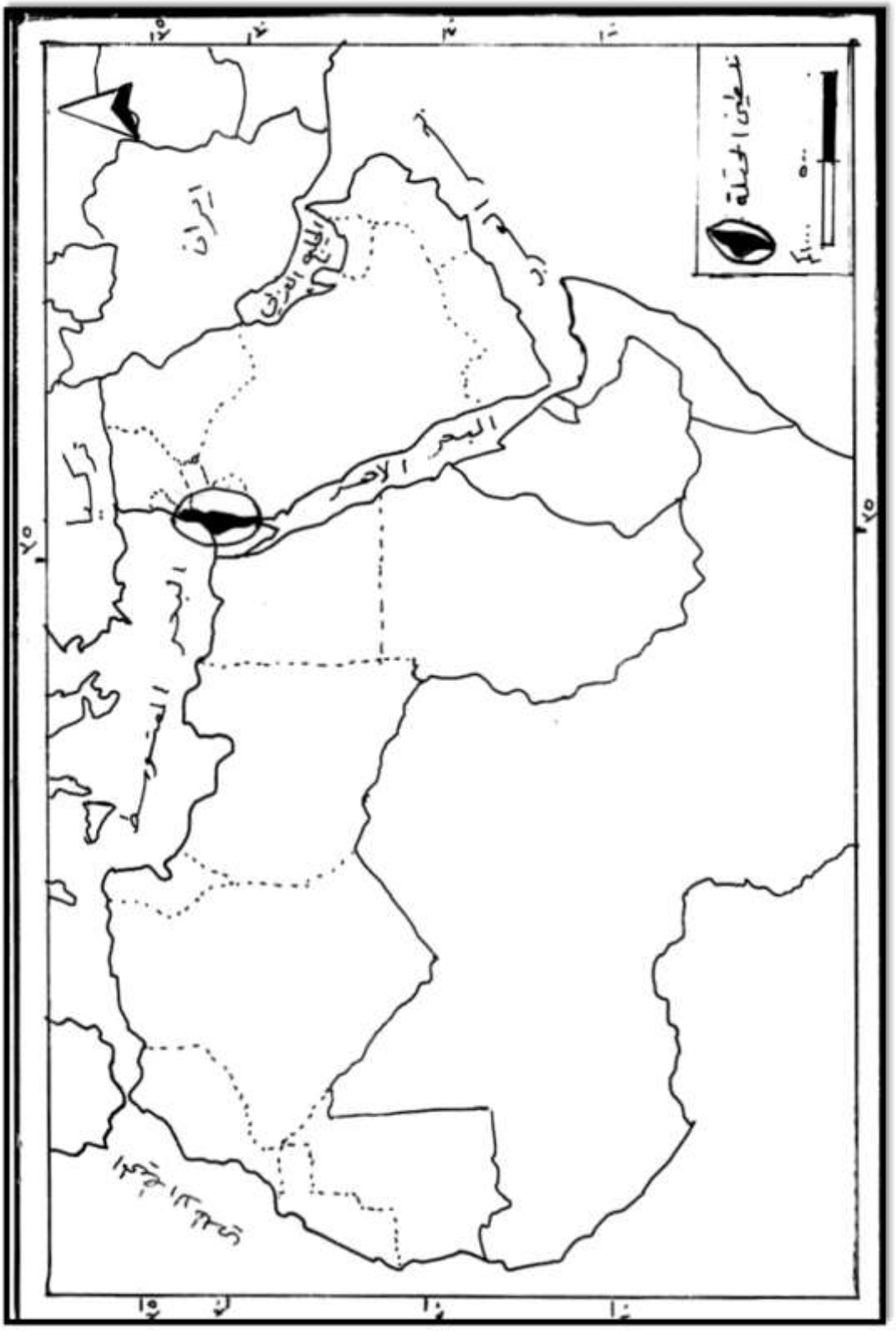
أما موقعها البحري والقاري، فهو من جهة أخرى، يعد موقعاً محاصراً جيبوليتكياً ومنكمشاً أمام الدول العربية المحيطة. فالموقع القاري تنعدم فيه الحركة البرية، وبالتالي تضعف العلاقات التجارية باتجاه منافذه البرية المغلقة. وانقطاع صلتها بمحيطها الجغرافي يمثل عاملاً إضافياً للتحول نحو الجيواقتصادية، فتجارتها مع دول المنطقة لا تتجاوز (٦%) من صادراتها واقل من (٠,١%) من وارداتها. بينما تزيد هذه النسب على نحو (٦٦% و٧٥%) على التوالي لتجارتها مع غربي أوربا وشمال أمريكا. وهذا بتقديرها يفقدها جزءاً من الفائدة التي يحققها التبادل التجاري. هذا دفعها للبحث عن امتدادات حيوية خارج محيطها[٢].

ثانياً: الـــمساحـــة والشكـــل

يبلغ الحجم المساحي لإسرائيل (الذي اغتصبه من فلسطين) نحو (٢٠,٧٠٠) كم٢، وبما يعادل نحو (٧٧%) من مساحتها البالغة (٢٧,٠٠١) كم٢ وبقي من المساحة نحو (٢٣%) هي مساحة الضفة الغربية البالغة (٥٨٧٨) كم٢، وقطاع غزة (٣٦٣) كم٢[٣]. ينظر الخارطة (٢). وصغر حجم مساحتها مقابل حجم دول الجـــوار العربي البالغة نحو (١,٢٨٦)

مليون كم٢ والتي تعادل نحو (٦٢,٥) مرة مساحتها، وبمعنى آخر، أن مساحتها لا تشكل سوى (١,٦%) من المساحة الكلية لدول الجوار العربية، وهذا جعلها تعيش حالة التحسب والتحسس الدائمين ، وإحساس بالخطر حيث إنها تفتقد العمق الجغرافي، أو ما يسمى (الدفاع بالعمق)، فضلاً على أن معظم مساحتها الضئيلة والتي تقع نصفها تقريباً في المنطقة القاحلة في صحراء النقب، تجعل مواردها الزراعية محدودة وتبني على المياه مركزاً محورياً في التخطيط الاستراتيجي الاسرائيلي، كما تنعكس على تنوع الموارد الطبيعية وتجعل المتاح منها محدوداً أيضاً.

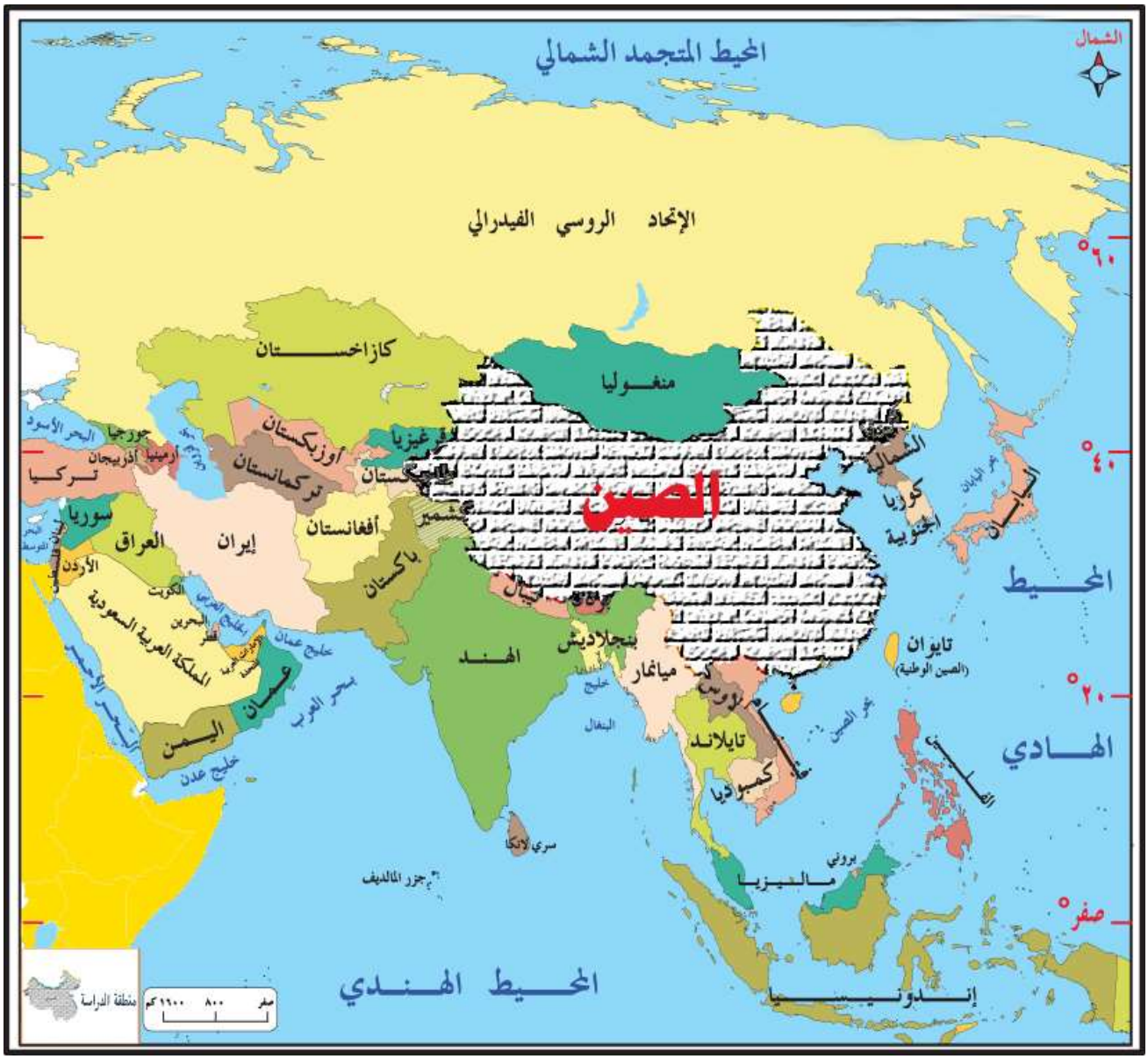
كذلك أن المساحة بمواصفاتها لا تتيح قدرة استيعاب أعداد اكبر من المهاجرين، مما يمس جوهر وجودها وديمومة بقائها. كما افقد صغر المساحة عنصر القوه النفسية لسكانها، لأن كبر المساحة يعطي عائد استقرار معنوي لسكان الوحدة السياسية[٤]. ولما كانت إسرائيل تبحث باستمرار عن المجال الحيوي الذي تعزز بها عناصر قوتها التقليدية التي فقدتها بسبب صغر حجمها، وبما أن هذا المجال لا يمكن تحقيقه من خلال دول جوارها العربي، بالوسائل التقليدية، فقد اتجهت لتوفيره بوسائل وأدوات غير تقليديه، إقامة العلاقات الاقتصادية والعسكرية والأمنية والسياسية مع القوة العالمية المرشحة لأن تكون اللاعب الرئيس في النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين[٥].



المصدر: من عمل الباحث

شكل (١) الموقع الجغرافي لفلسطين

خارطة رقم (٢)



المصدر : صادق صلاح العاني، الاطلس العام، مطبعة الرصافي، بغداد، ٢٠٠١، ص ٤٤

ثالثاً: السكـــــان

تعاني إسرائيل من حساسية واضحة بسبب صغر حجم سكانها وانعدام التجانس الاجتماعي بينهم. وتظهر الحقائق الجيوسياسية للخصائص الديموغرافية لسكانها من خلال المؤشرات الاتية : ــ

(١) – صغر حجم سكانها نحو(٥,٤٧١) مليون نسمه، مقابل حجم سكان الوطن العربي البالغ نحو (٢٧٧) مليون نسمه عام ٢٠٠٤[٦]. يعكس الانحدار الجيوبوليتيكي الشديد جداً بينها وبين سكان الوطن العربي. فكل نسمه من سكانها يقابلها نحو (٥٥) نسمه من سكان الوطن العربي. لقد أضاف صغر حجم السكان محددات واضحة على حركتها الاقتصادية، منها ضعف قدرتها على توفير القوى العاملة لإدامة زخم الأنشطة الاقتصادية. لذلك فهي تعتمد على القوى العاملة العربية للعمل في الأراضي المحتلة وهذا له نتائج أمنية سلبية، فضلاً على أن ضآلة حجم السكان لا يلبي إمكانات بناء قاعدة تكفي لاستيعاب ناتج الكثير من المشروعات الانتاجية عند حجمها الأمثل. وبالتالي فإن الإنتاج لا يكون اقتصادياً بالتعبير الفني[٧]. بالإضافة إلى أن صغر حجم السكان يؤثر في حجم القوات المسلحة. فحجم القوات المسلحة لإسرائيل يبلغ نحو (١٧٥) ألف جندي، في حين أن حجم القوات العربية حوالي (٢,٤٤١) مليون جندي عام ٢٠٠٤، أي بـــنسبـــة (١: ١٤) جندي.

(٢) – بما أن سكان إسرائيل يتكونون من بؤر قومية جاؤوا من نحو ١٠٢ دولة ويتكلمون ٨٢ لغة، فإن ذلك يجعل البنية الاجتماعية بنيه ضعيفة قلقة. وتظهر ملامح أزمة الهوية والمأزق الصهيوني من خلال المؤشرات التالية :ــ

(أ)– ظهور جيل جديد من الصهاينة المتأثرين بالحضارة الغربية يتسم بالأنانية، والروح الفردية، الذي صاحبه شيوع المافيات وشبكات المخدرات وقيم سوق العولمة والفساد. وأكثر

هذه الفئات مادية، أولئك المهاجرين الجدد من الاتحاد السوفيتي السابق الذين يطالبون بامتيازات أكثر مما تمنح للمهاجرين القدامى.

(ب)– اشتداد الصراعات الأيديولوجية القائمة بين الجماعات الطائفية (يهود شرقيون) وهناك الصراع بين الأجيال (جيل ما يسمى الرواد، والجيل الذي يليهم). والصراع بين الارثودوكس الصهيوني (تيدي كولك) بقوله (أن الصراع اليهودي في الداخل أخطر من الصراع الصهيوني العربي).

(ج)– خضوع أغلبية السكان لحكم الاقلية الأرثوذوكسية مما يهيأ البيئة المشجعة لتفجر التناقضات الاجتماعية التي تكون مرشحة لإثارة الصراعات مستقبلاً.

(د)– استمرار مظاهر التمييز العنصري بين اليهود أنفسهم، حيث لازال اليهود الغربيون (الاشكيناز) يحافظون على تفوقهم العلمي على اليهود الشرقيين (السفا رديم)، فنحو (٥٣,٤%) من الاشكيناز تلقوا تعليماً عالياً مقابل نحو (٢٣,١%) من السفارديم. فضلاً على أن السفارديم يعانون من ارتفاع نسبة البطالة بينهم، حيث تصل النسبة حوالي (٣) مقابل (١) من الاشكيناز[٨].

والصراع على الأرض بين فئات المستوطنين اليهود. فالاشكيناز يسيطرون على معظم الأراضي يليهم اليهود الشرقيون (المزراحيم و السفارديم)[٩].

هذه الحقائق تعكس طبيعة وصورة المجتمع الإسرائيلي من الداخل الذي يتسم بأنه مجتمع شديد الحراك. فالتفتت الدائم والتشتت المستمر حالة قائمة، وبذلك فهو كيان ينتابه الوهن الاجتماعي الذي يؤدي إلى الانقسام بين أجزائه على الرغم من محاولة صناع القرار من أعادة تشكيل البناء، وتظهر صورة الانقسام بوضوح من تصريحات المسئولين الصهاينة. حيث يقول شمعون بيريز(الحمد لله أن لدينا أعداء وإلا كانت الحرب الأهلية بيننا ممكنه)[١٠].

شكل(٢) مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني والأراضي الواقعة تحت سيطرة إسرائيل



المصدر:من عمل الباحث بالاعتماد على :صادق صالح العاني،الاطلس العلم،مطبعة الرصافي،بغداد،٢٠٠١،ص٢٧

(٣)– اعتماد إسرائيل اعتماداً مباشراً على المهاجرين لتعضيد حجم سكانها، وهو سلوك يشكل خطراً جيبوليتيكياً جسيماً أمام وجودها، في ظل علامات التراجع في أعداد المهاجرين. إذ تناقصت الهجرة من آسيا من (٣٥%) إلى (٧%) للفترة من ١٩٤٨– ١٩٩٣، ومن أفريقيا من (٣٨%) إلى (٨%) للفترة نفسها[١١].

(٤)– ظاهرة العودة للمهاجرين اليهود الذين كانوا يسكنون إسرائيل فقد ارتفعت نسبة الهجرة المعاكسة من نحو (٧,٣– ٣٨,٥%) بين عامي (١٩٩٢– ١٩٩٧).

(٥)– وجود السكان العرب في الأراضي المحتلة والتي تصل نسبتهم نحو (١٥%) من مجموع سكان إسرائيل عام ٢٠٠٠، وهذا يخلق له عبئاً أمنياً، سيزداد في ظل تنامي أعداد العرب فالعرب الفلسطينيون سيكون عددهم أكثر بنسبة ملحوظة، ستصل إلى نحو (٢١–٢٤%) من مجموع سكان إسرائيل عام ٢٠٢٥. ينظر الجدول (١).

(٦)– يتسم التوزيع الجغرافي لسكان إسرائيل بالتباين الشديد، حيث يتركز معظم اليهود في الجزء الأوسط من فلسطين المحتلة. إذ تصل نسبة تركزهم في مثلث (تل أبيب – حيفا – طولكم) نحو(٦٠%) من سكانه[١٢]. ينظر شكل (٣) مما يعني أن هذه المنطقة والتي تشكل قلب إسرائيل ستكون هدفاً إستراتيجياً سهلاً في حال تعرضها لهجوم .

هذه المؤشرات تشكل مخاطر حقيقية تواجه إسرائيل حالياً وفي المستقبل، لذا بدأت في تحركها للبحث عن مخرج من هذه المخاطر، وكان أحد هذه المخارج التوجه لإقامة العلاقات المتطورة عديدة الأهداف والاتجاهات لتحقق هدفها الإستراتيجي المتصل بوجودها وبالمقابل إضعاف قدرة الاقطار العربية من خلال إعاقة تحركها بالاتجاه نفسه.

جدول(١) تطور السكان الإسرائيلي والفلسطيني(١٩٩٨– ٢٠٢٥) بالألف

السنة/	١٩٩٨	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥
إسرائيل	٥٧٠٥	٥٨٨٤	٦٢٨٤	٦٦٩٨	٧١٠٨	٧٥٠٦	٧٨٦٩
عدد اليهود	٤٧٦٠	٤٨٨٧	٥١٥٠	٥٤٣١	٥٧٠٩	٥٩٧٦	٦٢١٠
عدد الفلسطينيين	٩٤٥	٩٩٧	١١٣٤	١٢٦٧	١٣٩٩	١٥٣٠	١٦٥٩
% للفلسطينيين	١٦,٦	١٦,٩	١٨,٠	١٨,٩	١٩,٧	٢٠,٤	٢١,١

المصدر: كرباج، يوسف، أعادة خلط الأوراق السكانية في الشرق الأوسط، المستقبل الديموغرافي لمنطقة فلسطين، مجلة دراسات فلسطينية، العدد ٣٨٠، ١٩٩٩، جدول (٤)، ص٦٨.

رابعاً: المـــوارد الطـــبـــيـــعـــيـــة

تشكل الموارد الطبيعية لأي وحدة سياسية احد أهم مصادر القوة الرئيسة في منهج الجغرافية السياسية إذ تعاني إسرائيل من نقص كبير في الموارد الطبيعية كماً ونوعاً، وعلى رأس هذه الموارد، تأتي الموارد المائية التي تشهد اختلالاً شديداً ، ويظهر ذلك في الأبعاد الثلاثة :–

(١)– العجز الشديد في إمدادات المياه التي تعود إلى الزيادة المضطردة بالاستهلاك للأغراض المدنية والصناعية والزراعية، مع افتقارها لمصادر إضافية. فاستهلاك إسرائيل يبلغ نحو (١٨٠٠) مليون م٣ سنويا[١٣]. ويزيد الاستهلاك بنسبة تصل إلى حوالي (٢٠%) عن طاقتها المائية المتجددة وفي ظل التطور الاقتصادي الذي لابد أن يحقق لأنه يرفد عملية تزايد أعداد المهاجرين، وتزايد بناء المستعمرات وتوسع المدن. فان الطلب على المياه سيتضاعف، حيث قدرت بعض الدراسات أن العجز سيصل في بداية القرن الحادي والعشرين نحو (مليار)م٣. وحوالي (٣) مليار م٣ سنوياً عام ٢٠٢٠ [١٤].

(٢)– زيادة ملوحة المياه في بحيرة طبرية، أو استتراف المياه الجوفية.

(٣)– ارتفاع تكاليف تحليه المياه التي تخصص لها نسبة كبيرة من نفقاتها، بالإضافة إلى النفقات التي تتحملها جراء استخدامها لحجم ضخم من الطاقة، وهي التي تعاني من نقص عال في موارد الطاقة.

من هذه الحقائق التي يعيها صناع القرار في إسرائيل، انطلق المخططون للمحافظة على هذا الموارد، باعتماد سياسة استثمار مسألة المياه من خلال محاور عديدة الاستفادة من الخبرات الصينية في هذا الميدان، وتحديداً في إدارة المياه واعتماد طرق ري حديثة، كاستخدام الماء الصلب. والاستفادة من التكنولوجيا الصينية في مجال الموارد المائية غير التقليدية.

أما موارد الطاقة (النفط والغاز). فإسرائيل تعد فقيرة جداً من هذه الموارد. فاحتياطها من النفط يبلغ نحو (١,٦) مليون برميل، أما احتياطها من الغاز فيقدر بحوالي (١٠,٢) مليار قدم٣ لعام ٢٠٠٣، وهذه لا تمثل إلا أقل من (١%) من استهلاكها السنوي[١٥]. هذا النقص سيدفع إسرائيل للبحث عن مجال لسد هذا النقص، من بدائل خارج حدودها، معتمدة على النزعة التوسعية لسياستها. ولما كانت مواردها التي هي مصادر لقوتها لا ترتقي إلى ما عند الدول العربية، وهي عاجزة عن استمرار البقاء ضمن أهدافها المرسومة دون توفيرها لذا لابد من أن تفتش عن بدائل لاكتساب القوة بأقل الخسائر، أو الحصول على مصادر تعزز خصائص الجغرافية السياسية الذاتية التقليدية، دون أن تدخل في تماس مع الدول العربية المحيطة، من هذا اتجهت إلى اعتماد إستراتيجية تتعامل مع القوى الدولية الجديدة من خلال سلوك يقوم على الجيواقتصادية لا على الجيوسياسية.

المبحث الثاني
دوافع العلاقات الاسرائيلية أتجاه الصين

يبدو من تحليل الخصائص المكانية والاقتصادية والديمغرافية الوهن والضعف الواضح لإسرائيل، وانطلاقاً من استراتيجيتها القائمة على البحث عن الأقوى في النظام الدولي، لذا فهي تتوجه في هذه المرحلة نحو الصين. ولكن لماذا الصين.... والإجابة تكمن بما تتمتع به الصين من خصائص جعلتها المرشح لان تكون الدولة الأقوى من بين الدول القوية. ويمكن تحليلها بالآتي : ــ

أولاً: الموقع الجغرافي :ــ تقع الصين الشعبية شرق قارة آسيا، وعلى الساحل الغربي من المحيط الهادي. وتبدأ حدودها في أقصى الشمال من الخط المركزي لنهر هيلونغ شمال بلدة موخة (خط عرض٥٣,٣٠ درجة شمالاً) وحدودها في أقصى الجنوب في حيد تسنغمو البحري من طرف ناتشا الجنوبي (خط عرض ٤ درجات شمالاً)، وتمتد أكثر من ٤٩ درجة من خط العرض. في الشرق تمتد من ملتقى نهر هيلومغ ونهر ووسولي (خط طول ١٣٥,٥ درجة شرقاً)، وأقصاها في الغرب هي هضبة البامير (خط طول ٧٣,٤٠ درجة شرقاً)، وتمتد أكثر من ٦٠ درجة من خط الطول. والمسافة من كل الجنوب إلى الشمال ومن الشرق إلى الغرب أكثر من (٥٠٠٠)كم [١٦].

ثانياً: المساحة والحدود :ــ تمتد حدود الصين البرية نحو (٢٢,٨٠٠)كم، ويبلغ طول سواحلها حوالي (١٨٠٠٠)كم. تحدها منغوليا شمالاً، وروسيا من الشمالي الشرقي، ومن الشمال الغربي أفغانستان، باكستان، طاجاكستان، قرغيزيا. وكازاخستان من الغرب. والهند وفيتنام ونيبال وبوتان ومينمار ولاوس جنوبا. ومن الشرق كوريا الشمالية. وهي بذلك تشترك بحدودها السياسية ضمن قارة آسيا مع (١٤) دولة كما موضحة في الخارطة (٣).

وتبلغ مساحتها نحو(٩,٦) مليون كم٢، وبذلك تحتل المركز الثالث من حيث المساحة بعد روسيا وكندا [١٧].

ثالثاً: السكان :- تشكل الصين الدولة الأكثر سكاناً في العالم. إذ يبلغ عدد سكانها نحو (١,٣٣٨) مليار نسمة لعام ٢٠١٠. وتعد نسبة الكثافة في الصين من الكثافات العالية في العالم، ويبلغ متوسطها حوالي ١٣٤ نسمة/كم ٢، ولكن توزيع السكان غير متوازن حيث أن الكثافة عالية في المناطق الساحلية الشرقية، إذ تتجاوز ٤٠٠ نسمة/كم٢، وفي مناطق وسط الصين تبلغ أكثر من٢٠٠ نسمة/كم ٢، أما في هضاب المناطق الغربية فأقل من ١٠ نسمة/كم٢ [١٨].

رابعاً: الموارد الاقتصادية :ـــ تتمتع الصين بكم من الموارد الطبيعية والاقتصادية، وتتمثل بمساحة من الأراضي الصالحة للزراعة التي تبلغ نحو (١١%) من المساحة الكلية. وتشتهر بزراعة الحبوب بأنواعها والبقوليات والشاي وقصب السكر والتبغ والجوت والقنب والشوفان والفول السوداني مع مختلف الفواكه وغيرها من المحاصيل الغذائية والصناعية. كما نمت لديها تربية الحيوانات وذلك لغنى مراعيها. بالإضافة إلى مورد صيد الأسماك وقطع الأخشاب وصناعتها، وتصدير الحرير الطبيعي والصناعي. فضلاً على توفر المعادن ومنها الحديد والفحم والمنغنيز والفحم الحجري مع كميات متوسطة من النفط. وتعد الصين من الدول التي نمت فيها الصناعة بسرعة هائلة وأهم صناعاتها الحديد والصلب والأسلحة بأنواعها والمعدات الزراعية والأدوات الكهربائية والبصريات والصناعات الخفيفة والتعدين[١٩].

خامساً: الخصائص الاقتصادية :ـــ يتميز الاقتصاد الصيني بمميزات جعلته من الاقتصاديات الواعدة. فقد أصبحت الصين منذ عام ١٩٧٨ تمتلك اقتصاداً أسرع نمواً منذ إدخال إصلاحات اقتصادية قائمة على نظام السوق، وبذلك غدت الصين اكبر دولة مصدرة في العالم وثاني اكبر مستورد للبضائع، والاقتصاد الصيني ثاني اكبر اقتصاد في العالم بعد اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية. إذ بلغ ناتجها الإجمالي عام ٢٠١٠ نحو (٩,٧١٢) تريليون دولار، وتجارتها الدولية نحو(٢,٢١) تريليون دولار (١,٢٠) تريليون من الصادرات و(١,٠١)

تريليون من الواردات، ويبلغ احتياطي البلاد من النقد الأجنبي (٢,٤) تريليون دولار مما يضعها في المرتبة الأولى عالمياً في هذا المجال. كما تمتلك حوالي (١,٦) تريليون دولار من سندات الضمان للحكومة الأمريكية مع امتلاكها أكثر من (٨٠١,٥) مليار دولار من سندات الحكومة الأمريكية. وتصنف الصين بأنها الثالثة من بين دول العالم من حيث حجم الاستثمار الأجنبي المباشر فيها والبالغ نحو (٩٢,٤) مليار دولار في عام ٢٠٠٨، وتستثمر بصورة متزايدة في الخارج بمبلغ إجمالي قدره (٥٢,٢) مليار دولار في العام ٢٠٠٩ لتصبح سادس اكبر مستثمر خارجي في العالم [٢٠].

حققت الصين نجاحاً مميزاً في مجال الصناعة، ويعود ذلك إلى اعتماد التصنيع منخفض التكلفة المرتبط باليد العاملة الرخيصة والبنية التحتية الجيدة ومستوى متقدم من التكنولوجيا والمهارة الإنتاجية العالية والسياسات الحكومية المواتية والسعر المنخفض للعملة. واحتلت الصين المرتبة (٢٩) في مؤشر التنافسية العالمية، حيث دخلت (٣٧) شركة صينية قائمة غلوبال فورتشن ٥٠٠ في عام ٢٠٠٩. كما أن أربعاً من اكبر عشر شركات في العالم هي شركات صينية، منها الأولى عالمياً شركة بتروتشاينا (أغلى شركة نفط في العالم)، وفي المرتبة الثالثة البنك الصناعي والتجاري الصيني (أغلى البنوك في العالم من حيث القيمة)، وفي المرتبة الخامسة شركة تشانيا موبايل (أكثر الشركات العالمية للاتصالات قيمة). والصين عضواً في منظمة التجارة العالمية. وفي مجال العلوم والتقنية استطاعت الصين إطلاق الأقمار الصناعية والمركبات الفضائية منذ عام ٢٠٠٣، وتوجت خططها الفضائية عام ٢٠٠٨ بإرسال الصين بنجاح سفينة الفضاء (شنتشو)، مما جعلها ثالث دولة لديها القدرة على إجراء عملية سير في الفضاء. وتمتلك الصين ثاني اكبر ميزانية للبحوث والتنمية في العالم، وقد استثمرت نحو (١٣٦) مليار دولار في عام ٢٠٠٦ بزيادة أكثر من ٢٠% عن عام ٢٠٠٥. وفي عام ٢٠٠٦ دعا الرئيس الصيني هو جين تاو الصين لتحقيق الانتقال من اقتصاد قائم على التصنيع الواحد إلى اقتصاد يقوم على الابتكار، وتم زيادة كبيرة في تمويل البحوث (أبحاث الخلايا

الجذعية والعلاج الجيني. ويوجد في الصين نحو (٩٢٦) باحثاً تسبقها فقط الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال) [٢١].

سادساً: القدرات العسكرية :ـــ تعد الصين إحدى الدول التي تمتلك ترسانة من الأسلحة والقوات النظامية وغير النظامية. تبلغ عددها نحو (٢,٥) مليون جندي، وتتكون من القوات البرية والبحرية والقوات الجوية والقوة النووية الإستراتيجية. وبلغت الميزانية العسكرية عام ٢٠٠٩ نحو (٧٧,٨) مليار دولار، إلا أن أمريكا قدرتها بأكثر من (١٠٥) مليار دولار. وتمتلك الصين أسلحة نووية وأنظمة تسليم لهذه الأسلحة، ولهذا تعد قوة عسكرية إقليمية كبرى، وقوة عسكرية عظمى صاعدة. وهي الدولة الوحيدة الدائمة العضوية في مجلس الأمن التي تمتلك قدرة محدودة في مجال قذف القوة العسكرية، ولهذا تعمل الصين على إقامة علاقات عسكرية خارجية، ومنها مع إسرائيل، ولذلك فهي تعمل على تطوير وتحديث جيشها باستمرار عبر تزويده بأحدث الأسلحة والتقنيات العسكرية [٢٢].

المبحث الثالث

البذرات الأولى للعلاقات الإسرائيلية ـ الصينية

الصين تمثل إحدى الدول الفاعلة في النظام العالمي والمرشحة لأن تكون لها حضوراً وثقلاً مهمين في تفاعلاته خلال القرن المقبل، ولذا باتت محوراً للاستقطاب من قبل العديد من دول العالم. واتساقاً مع النهج السياسي المتجذر في الفكر الصهيوني بأهمية التوغل والانخراط في مراكز الثقل وصنع القرار الدولي، بغية تجنيدها لخدمة أهداف مشروعها، وتحييد أي ضغوط ومخاطر قد تأتي من البيئة الخارجية بما يعزز قوة العالم العربي، ويضعف من قوتها. جاء الاهتمام بالصين المتوافق مع رؤية فريق من المفكرين الاستراتيجيين الإسرائيليين للصين على أنها هي العالم الجديد، كما كانت الولايات المتحدة طوال القرن العشرين، لذا كانت إسرائيل أول دولة شرق أوسطية اعترفت بالصين في (٩/كانون الثاني/١٩٥٠). وبين تاريخ الاعتراف وتاريخ إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما (٢٤/كانون الثاني/١٩٩٢)، مسارات من التفاعل مليئة بالاتصالات التي ساهمت في تجسير الفجوة الإيديولوجية بينهما للعبور إلى الضفة الأخرى.

ومن الجدير بالذكر، أن خصائص السرية والكتمان التي تحيط بسلوك إسرائيل قد انعكست في علاقاتها مع الصين. إذ إنها اعتمدت الدبلوماسية السرية التي نجحت في (٢٢/شباط/١٩٧٩) باختراق أجواء الصين بطائرة غير محددة الهوية لتحط في مطار بكين وهي تحمل ثلاثين شخصية إسرائيلية، هم أعضاء من وزارة الدفاع الإسرائيلية، وبهذه الصورة بدأت العلاقات بين الطرفين. علماً أن هذه الخطوة قد رسمت منذ (١٨/شباط/١٩٧٨) بإعلان رئيس الوزراء (مناحيم بيكن) عند زيارته لشركة الصناعات الجوية في (اللد) رداً على استعراض منجزاتها من قبل وزير الدفاع، بقوله (لو كنت استطيع إدخال الصناعة الجوية إلى الصين) [٢٣]. وقد أدهش تصريحه الحضور باعتبار أن الصين كانت صديقة للعرب وإحدى

زعامات العالم الثالث، وخطابها الرسمي ينعت إسرائيل بأنها نتاج الامبريالية الأمريكية. وفي محيط هذا الاستغراب، وضعت خطة لدخول سوق الصين، مع إقامة مبنى خاص للمشروع (هنجي ١٥) لرفد الخطة، وهكذا وضع حجر الأساس للعلاقات العسكرية بينها.

وأياً كان الأمر، فإن ترتيب العلاقات بين الطرفين جاءت عن طريق رجل الأعمال الإسرائيلي (شاؤول ايزنبرج)، الذي رتبها بعد رحيل الزعيم الصيني (ماو)، وفي عهد الرئيس (دينج سيانج بينج) الذي جاء بعده ويعد أكثر براغماتية، تحقق التقارب المبني على المصالح، فالرئيس كان مستعداً للحصول على استثمارات وتقنية متقدمة حتى من أطراف كانت حتى ذلك الحين في مصاف الأعداء. بعدها استغلت إسرائيل التقارب بين الولايات المتحدة والصين في بداية التسعينات، والذي أسفر ليس عن تغيير الخريطة السياسية فحسب، بل أيضاً الخريطة الاقتصادية، التي من خلالها سهلت الدخول إلى الصين، الذي كان أحد اهتمامات (دافيد بن غوريون) في الخمسينات.

استغلت إسرائيل تأييد الصين للعملية السلمية بعد زيارة السادات لتثبيت وجودها هناك، لكن الحدث السياسي الأكثر ثقلاً في دفع إسرائيل نحو الصين، هو سقوط شاه إيران، الذي افرز ليس فقط أثراً استراتيجياً، بل أن إسرائيل ستخسر آنذاك، صفقة تعاون مع إيران لتطوير منظومات أكثر تقدماً في تسليح جيش الدفاع الإسرائيلي [٢٤]. لذا كان لابد من إيجاد البديل، وقررت القيادة الإسرائيلية آنذاك، أن الصين بعد رحيل (ماو) هي البديل، على أن يتم الحفاظ على سرية العلاقات الأمنية.

كانت القيادة الإسرائيلية ترصد كل أحداث الصين، حيث شكلت وزارة الدفاع فريقاً يرأسه أستاذان من الجامعة العبرية متخصصان في شؤون الصين والشرق الأقصى لدراسة وجمع المعلومات عن الصين. وبعد أسبوعين كانت المعلومات تحت تصرف أعضاء الوفد الذي سيغادر إلى الصين ليس هذا فحسب، فان المتغيرات التي أحاطت بزيارة الوفد فتحت نافذة الفرص السياسية أمام الصين. ففي (١/ كانون الثاني/١٩٧٧) أعلنت العلاقات الدبلوماسية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وفي (١٦/ كانون الثاني/١٩٧٧) ترك الشاه إيران

ودخلها الخميني، وفي (٢٩/آذار، مارس/١٩٧٧) وقعت مصر وإسرائيل على أول اتفاقية سلام. إلا أن التطور الأهم كان عام ١٩٧٨، حيث تدهورت العلاقات بين الصين وفيتنام ووصلت إلى مرحلة المواجهة العسكرية بداية عام ١٩٧٩، في هذا الوقت، زار الوفد الإسرائيلي برئاسة رجل الأعمال (ايزنبرج) الصين أكثر من مرة ليقف على احتياجاتها الأمنية المتدهورة، وأصبحت الأمور الأمنية على رأس أولويات الزعامة الصينية الجديدة. وقد تمخضت الزيارات عن توقيع اتفاق بين الطرفين عام ١٩٨٠ لتزويد الصين بالعلوم العسكرية والأسلحة، وذلك لأن الصين أرادت بالاتفاق أن تمتلك الأسلحة وتنتجها.

أولاً: مراحل تطور العلاقات الصينية ـ الإسرائيلية

شهدت مسيرة العلاقات منعطفات واختلافات متباينة لعقود طويلة تمتد من الخمسينات حتى مطلع التسعينات بسبب تباين رؤية الجانبين وأسلوبهما ومواقفهما من عملية إقامة علاقاتهما الدبلوماسية، وأصبح المشوار الصيني ــ الإسرائيلي الأطول في تاريخ إقامة العلاقات بين الدول. وعليه يمكن تقسيم مراحل تطور العلاقات الاسرائيلية الصينية بالآتي[٢٥].

١-مرحلة السبق الإسرائيلي والتراجع الصيني : ــ في الخمسينات من القرن العشرين كانت الصين بعيدة وغامضة في الشؤون الخارجية الإسرائيلية، واختلفت الأحزاب الإسرائيلية بشان إقامة علاقات مع الصين والاعتراف بها عند قيامها في ١٩٤٩. ومع اختلاف الآراء، فأن العنصر البارز في قرار الاعتراف هو القرار الأمريكي. ومع ذلك ما أن أعلن قيام الصين الشعبية في (١/تشرين الأول ، أكتوبر/١٩٤٩) حتى كانت إسرائيل أول دولة تعترف بها في المنطقة العربية. وظل هذا الاعتراف غير رسمي حتى (٩/كانون الثاني، يناير/١٩٥٠) عندما أصدرت وزارة الخارجية الإسرائيلية اعترافاً كاملاً، إلا أن الصين لم تبادلها بالمثل.

٢-مرحلة الحماس الإسرائيلي والفتور الصيني: ــ أدركت إسرائيل في الستينات أن التحول في السياسة الصينية كبير وأن بكين لن تحيد عن موقفها المؤيد للقضية العربية، لذلك

أخذت زمام المبادرة وطلبت من الصين إقامة علاقات دبلوماسية معها. ولكن ظلت سياسة الصين تجاه إسرائيل في الستينات تتسم بالتراجع والفتور، وأبرزها ادانت إسرائيل لمشاركتها بريطانيا وفرنسا في العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦.

٣-مرحلة التحولات في السياسة الصينية : ــ بدت في بداية عقد السبعينات بوادر تحول في سياسة الصين الخارجية تجاه الصراع العربي ــ الإسرائيلي، وبدأت الصين تبحث عن مصالحها الوطنية، وتخلت عن عدائها لإسرائيل واتخذت مواقف معتدلة وانتهجت سياسة مرنة إزاء العديد من المشكلات الدولية بصفة عامة، والصراع العربي ــ الإسرائيلي بصفة خاصة. ويمكن رد هذا التحول إلى الأسباب التالية:ــ

أــ زيادة التفاهم الصيني ــ الأمريكي، وخاصة بعد زيارة الرئيس الأمريكي كيسنجر للصين عام١٩٧٢.

ب- اعتماد الصين سياسة الإصلاح الاقتصادي والسياسي والانفتاح على العالم بعد وفاة (ماو) ١٩٧٦.

ج- تفاقم شدة الخلاف بين اكبر دولتين شيوعيتين في العالم، الاتحاد السوفيتي السابق والصين الشعبية، وكان من مصلحة الصين كبح توغل موسكو في شرق آسيا، ونظراً لأن إسرائيل تقف في وجه التوغل السوفيتي في الشرق الأوسط، فإن الصين وجدت نفسها تقف إلى جانب إسرائيل. وقد استثمرت إسرائيل هذا التحول في موقف الصين وبادرت إلى إجراء اتصالاتها السرية الهادفة إلى التفاهم وبناء جسور الثقة وصولا إلى العلاقات الكاملة [٢٦].

ثانياً: الدوافع الصينية والإسرائيلية لإقامة العلاقات

تقف وراء إقامة العلاقات بين الصين واسرائيل جملة من الدوافع وهي كالآتي: ــ

١ــ الدوافع الإسرائيلية: ــ

أ- التقارب مع القوى العظمى التي تظهر في البيئة الدولية، تعد إحدى الاستراتيجيات الإسرائيلية، وبما أن المؤشرات الاقتصادية والعسكرية تعكس أن الصين ستصبح من أهم الدول في النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين، فاندفعت إسرائيل نحوها.

ب- يمثل التقارب مع الصين بمثابة رسالة غير مباشرة إلى واشنطن تؤكد استقلالية إسرائيل ومن حقها اتخاذ القرارات المناسبة لها.

ت- لا تنظر إسرائيل للصين كسوق ضخمة لمنتجاتها الدفاعية فحسب، بل كلاعب دولي بارز يمكنه أن يضطلع بدور بناء لصالح إسرائيل في المحافل متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة، علاوة على أن العلاقة معها تعد محدداً مهما يمنعها من التصويت ضدها في مجلس الأمن باعتبارها تتمتع بحق الفيتو.

ث- مراقبة صفقات السلاح الصيني إلى الدول العربية المجاورة لها من خلال عقد اتفاقية لمراقبة الأسلحة التي تصدر إلى منطقة الشرق الأوسط.

ج- تطوير العلاقات مع الصين يؤدي إلى سحب الفرص من أمام الدول العربية لإقامة علاقات متطورة معها.

ح- تحييد دور العرب والمسلمين في شرق آسيا ومنطقة الشرق الأقصى.

خ- استثمار رؤية الصين الخاصة لحل مشاكل الشرق الأوسط والقائمة، على اعتماد التعاون الإقليمي كأساس للسياسة الأمنية، وعدم الرغبة في التورط عسكرياً، والتزام القنوات الدبلوماسية في تطبيق سياستها في الشرق الأوسط، في تأييد الحلول التي تطرحها لحل المشكلة الفلسطينية.

د- إشراك الخبرات الإسرائيلية في المشاريع الاقتصادية، فإسرائيل تمتلك خبرات متقدمة في المجالات الاقتصادية والصناعية، تسعى إلى توظيفها في مجال توسيع تغلغلها في الصين.

ذ- بما أن إسرائيل تشعر وتتصرف كدولة محاصرة يتوجب عليها أن تظل في حالة تأهب نفسي وعسكري لحماية وجودها، وهي بذلك تظهر تخوفها من التفوق العربي العددي والنوعي، وصراعها مع العرب هو صراع وجود، الأمر الذي يتطلب تعزيز جانبها من خلال إقامة العلاقة مع الأقوى. وخططت من خلال مشاريع مركز التعاون الدولي الإسرائيلي (*MASHAV*) على نقل المعلومات التكنولوجية واغناء الموارد البشرية، وقد امتد نشاط هذا المركز ليشمل حوالي ١٤٠ دولة، على رأسها الصين لشد أواصر الترابط بين مراكز بحوث الجانبين لبناء قواعد علمية واقتصادية لا يمكن للصين التخلي عنها [٢٧].

ر- دخول الصين عضواً في منتدى الآسيان الإقليمي في عام ١٩٩٤، واعتمادها مسار التعاون الإقليمي الأمني متعدد الأطراف عام٢٠١٠ ، الذي وضعت خطة لتنفيذه بآليات إقليمية فرعية احدها في شمال شرق آسيا، والثانية في جنوب شرق آسيا، والثالثة في جنوب آسيا والأخيرة في آسيا الوسطى. هذه تتطلب قوة عسكرية واقتصاد قوي يدعم هدفها لأن تكون أو تصبح محوراً للإقليم الكبير الذي رسمته. كل هذا يتطلب تحديث الاقتصاد والجيش، وهو ما استثمرته من اجل تصعيد وتيرة علاقاتها مع الصين عموديا وأفقيا [٢٨].

٢ــ الدوافع الصينية: ــ

أــ الحصول على أنظمة متقدمة للأسلحة تستخدمها لإعادة تشكيل موازين القوة بجنوب آسيا لحماية مصالحها الإستراتيجية، سواء في نزاعها مع تايوان أو الهند وتنافسها التقليدي مع اليابان.

ب ــ الاستفادة من اللوبي اليهودي في أمريكا لخدمة مصالحها السياسية والاقتصادية، لاسيما لوجود جالية يهودية في الصين يمكن أن تمارس دورها في هذا المجال.

ج ــ نجاح الصين في بناء علاقة إستراتيجية مع إسرائيل كقوة عسكرية وتكنولوجية ولها تأثيرها على السياسة الأمريكية يجعلها في مأمن من بعض السياسات الأمريكية المعادية لها، وخاصة في حقوق الإنسان.

ز- ح ــ توظيف الإمكانات الإسرائيلية الاقتصادية والتقانية في تطوير القطاعات الاقتصادية الصينية، لاسيما وأن شركات التقانة (*Software Technology*) ذات قدرة تنافسية عالية في عدد من الحقول كإدارة المشروعات ووقاية وأمن الحاسوب. وأصبحت إسرائيل في مقدمة أنظمة المراقبة في البصريات الكهربائية والتصوير الحراري للرؤية الليلية، ويبلغ عدد شركات التقانة اكثر من (١٨٠٠) شركة [٢٩].

د ــ الأولوية في الاهتمام الصيني أمسى ينصب على عملية التحول الاقتصادي من اجل تحديث الاقتصاد وزيادة القدرة على التنافس، وصار الاقتصاد حجر الزاوية في السياسة الخارجية الصينية، وحل مع التقانة مكان الايديولوجيا في العلاقات الدولية للصين، لذا اتجهت نحو إسرائيل كشريك متفوق في هذا الميدان، وذلك لان إسرائيل عززت مكانة البحث العلمي وانشأت نحو ١٠٠ مركز بحث على صعيد الجامعات والمراكز الخاصة.

المبحث الرابع
المجالات التي سارت إليها العلاقات

لقد خططت إسرائيل لعلاقاتها مع الصين أن تكون ذات اتجاهات عديدة ومتكاملة لتحقيق ما كانت تصبو إليه من منافع وفوائد، وتبرز العلاقات بين الجانبين بالمنافذ التالية:

أولاً: العلاقات الدبلوماسية

كانت إسرائيل أول دول الشرق الأوسط، وسابع دولة في العالم اعترفت بالصين الشعبية في الوقت لم تعترف فيه الدول العربية بالدول الشيوعية الجديدة، مع ذلك اتسمت العلاقات الدبلوماسية بينهما لفترة طويلة بالبطء الشديد والتوتر في بعض الأحيان، وشهدت صعوداً وهبوطاً في كثير من الأحيان، بسبب الموقف الصيني من الصراع العربي ــ الإسرائيلي. ففي ٩ يناير ١٩٥٠ أعلنت إسرائيل اعترافها بالصين تماشياً مع إعلان الصين باعتبار أي دولة صديقة وتقيم معها علاقات دبلوماسية، شريطة أن تقطع علاقاتها مع تايوان، وبناء عليه، لم تعترف إسرائيل بتايوان ولم تقم علاقات معها. وحاولت إسرائيل إرضاء الولايات المتحدة التي أوضحت لإسرائيل أن إقامة علاقات مع الصين غير مقبول. ولكن إسرائيل ما لبثت أن وجدت نفسها بين مطرقتين، فمن ناحية سيؤدي فقدان الصين إلى استمالتها للجانب العربي، ومن ناحية أخرى، ستثير إقامة علاقات معها غضب الأمريكيين. مع ذلك أرسلت إسرائيل عام ١٩٥٤ بعثة تجارية للصين، أعرب الصينيون من خلالها عن اهتمامهم بإقامة علاقات دبلوماسية معهم، لكن الأخيرة لم تبد حماساً تجاه الموضوع.

ورداً على ذلك، وافقت الصين على عدم دعوة إسرائيل لمؤتمر باندونغ (النواة الأولى لنشأة حركة عدم الانحياز) والذي عقد في اندونيسيا في ١٨ نيسان ١٩٥٥[٣٠]. وقد تبنى المؤتمر مجموعة من القرارات لصالح القضايا العربية، وأعربت فيه الصين عن تضامنها مع الفلسطينيين. وارتكز الموقف الصيني حيال الصراع العربي ــ الإسرائيلي في حينه على أن

استمرار الصراع يرجع إلى تدخل القوى العظمى، ومن ثم تتخذ الصين موقفاً محايداً حيال هذا الصراع. وقد تبنت الصين منذ مؤتمر باندونج توجها أكثر عدائية نحو إسرائيل. ولكن عند احتدام الصراع بينها وبين الاتحاد السوفيتي سعت للتقارب مع الولايات المتحدة. ولما انضمت الصين عام ١٩٧١ للأمم المتحدة بدأت في بناء شبكة علاقات مع الدول الغربية. وللمرة الأولى التقت المصالح الإسرائيلية ــ الصينية في السبعينات، فكلاهما له مصلحة في التقارب مع الولايات المتحدة وكبح جماح الاتحاد السوفيتي. ومن هنا اتخذت إسرائيل العديد من المبادرات لتعزيز علاقاتها مع الصين ومنها، تصويتها لصالح قبول الصين بالأمم المتحدة، وفتح قنصلية اقتصادية في هونج كونج. وبعد قبول الصين كعضو في الأمم المتحدة أبدت إسرائيل رغبتها في إقامة علاقات معها، إلا أن بكين رفضت على خلفية عدم حل القضية الفلسطينية، واستمرت الصين على مواقفها المؤيدة للعرب، وصوتت في عام ١٩٧٥ لقرار الجمعية العامة بمساواة الحركة الصهيونية بالعنصرية، مما جعل إسرائيل تغلق قنصليتها في هونج كونج، رداً على موقفها.

مع مطلع الثمانينات كانت المتغيرات تعصف بالمنطقة وبشكل العلاقات الخارجية الصينية أيضاً، فبدأ الحديث عن التسوية السلمية للصراع العربي ــ الإسرائيلي، ورأى الصينيون أنهم أن أرادوا المشاركة في العملية السلمية فعليهم إقامة علاقات مع إسرائيل. ولذا قبلوا بطلب تل أبيب إعادة فتح القنصلية في هونج كونج. وبناء عليه تسارعت وتيرة تقدم علاقات الدولتين، وبات مسموحاً لحاملي جواز السفر الإسرائيلي الدخول إلى الصين، إلى جانب حضور العلماء الإسرائيليين المؤتمرات في الصين وحرية إجراء المكالمات الرسمية على مستوى القادة والزعماء، وفتحت قسماً للغة العبرية بجامعة بكين[٣١].

وبهذا بدأت العلاقات الدبلوماسية غير الرسمية، ورفضت مشروعاً عربياً لاستبعاد إسرائيل من الأمم المتحدة. كما تم التوقيع على اتفاق تبادل معلومات مع وكالة الأنباء الصينية شينخوا، وأقيمت جمعية اقتصادية لتنمية التجارة بين الطرفين عام ١٩٨٧. وفي عام

١٩٨٨عقد لقاء آخر غير رسمي بين وزيري خارجتين الجانبين، وافقت الصين على فتح مكتب في بكين للدراسات الأكاديمية وتبادل المعلومات، وفتح مكتب سياحي صيني في تل أبيب.

وكان التحول الأكبر حدث في عام ١٩٨٩، حيث شهدت تطورات كبيرة في العلاقات بين الطرفين بإعلان الرئيس الصيني خلال زيارته للمنطقة أن الصين تعترف بحق إسرائيل في الوجود، واعترف بوجود علاقات غير رسمية مع إسرائيل. وفي عام ١٩٩١ قام قنصل إسرائيل في هونج كونج بزيارة إلى بكين وتمت استضافته بوزارة الخارجية. وبعد شهور من ذلك قام وزير الخارجية في ذلك الوقت بنيامين نتنياهو بزيارة الصين، وأعلن بدء العلاقات الدبلوماسية مع الصين.

وبعد انعقاد مؤتمر مدريد للسلام، وتحديداً في عام ١٩٩٢ أقام الجانبان علاقات دبلوماسية كاملة، وجرت الزيارات الدبلوماسية على المستويات الرفيعة، وبلغت أقصاها بزيارة الرئيس الصيني لإسرائيل عام ٢٠٠٠ [٣٢]. وقد توجت العلاقات السياسية بين الطرفين بان حصل نتنياهو أثناء زيارته للصين في ١٩٩٨/٥/٢٦ على وعد من القيادة الصينية على عدم تزويد العرب وإيران بالتكنولوجيا النووية. وأصبحت الصين منذ ذلك الوقت تساوي بين شعبين نالا التأييد الدولي في تأسيس وطنهما القومي، في الوقت التي كانت تعد إسرائيل كيان غير شرعي.

واستناداً إلى سير العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين، فإننا نرى أن أسباب إقامة الصين لعلاقات طبيعية مع إسرائيل هو التطورات في الشرق الأوسط وتغير موقف منظمة التحرير الفلسطينية من إسرائيل. كما أن كثيراً من دول العالم الثالث بدأت تقيم علاقات مع إسرائيل بعد مؤتمر مدريد، وانتهاء الحرب الباردة.

ثانياً: العلاقات الاقتصادية

يشكل الجانب الاقتصادي احد الأهداف الجوهرية في مخططات إسرائيل لإحكام الطوق على العالم العربي. لذا سارعت في أول فرصة لها في قارة آسيا، أن شجعت رئيس جمهورية الصين الذي زارها عام ١٩٩٧ على تشكيل طواقم مشتركة للبحث في مشاركات إسرائيلية بالمشاريع الصينية. وأكدت هذا التوجه أثناء قيام وزير خارجيتها "ديفيد ليفي" التي أعقبت زيارة الرئيس الصيني، من خلال وضع مخطط أسس التبادل التجاري بينهما. كما وقع وزير الزراعة الإسرائيلي، الذي رافق وزير الخارجية في زيارته مع مثيله الصيني على اتفاق التعاون الزراعي بين الجانبين. وضمن إطار التعاون الاقتصادي، أجرت الصناعات الجوية الإسرائيلية اتصالات مكثفة لإقامة مركز صيانة للطائرات المدنية. وقد جرت بعد موافقة الصين إصلاح وتحسين محركات طائرات تعود لشركة الطيران الصينية[٣٣].

ولما كانت إسرائيل تعاني من الفقر المائي فكانت مسالة الموارد المائية على رأس اهتماماتها في تشكيلة المباحثات الاقتصادية. حيث اتفقا الطرفان على توثيق التعاون في مجالات المياه وطرق الري الحديثة، مع التخطيط لمساهمة الشركات الصينية في مناقصات إسرائيلية لتجديد الموارد المائية، وتم الاتفاق على تشكيل طاقم مشترك من الخبراء الصينيين والإسرائيليين لدراسة مجالات تقديم المساعدة لشؤون الري والمياه في إسرائيل.

وفي مجال المشاريع الصناعية المشتركة اتفقت شركة الكيمياويات الإسرائيلية ومعامل البحر الميت مع الحكومة الصينية لإقامة معمل للفوسفات في الصين بطاقة (٨٥٠) ألف طن سنويا وبقيمة (٤٨٦) مليون دولار.

س- أما في المشاريع التجارية، فقد وقعت مؤسسة (*KSEC*) الصينية على ثلاث اتفاقيات لإقامة إستراتيجية تجارية مع ثلاث شركات تجارية إسرائيلية. وان يقوم مركز(كاتي) الإسرائيلي بتزويد معمل مشترك لصناعة إطارات مطاطية للدرجات الهوائية في الصين، تبلغ نفقاته (١٠٠) ألف دولار قابل للتطوير لاحقاً. وفي إطار التعاون الصناعي زار وزير

المقاييس يرافقه رئيس معهد المقاييس الصيني إسرائيل لمعالجة مشكلة النوعية للمنتجات الصناعية الصينية، والاستفادة من الخبرة الإسرائيلية، والتعاقد على شراء الخبرة الإسرائيلية في هذا المجال.

وفي حيز السياحة فقد عقد في بكين أسبوع تشجيع السياحة إلى إسرائيل بإشراف شركة العال الإسرائيلية ووكالة السياحة الصينية. والأسبوع الإسرائيلي هو جزء من عملية شاملة لستة أسابيع تجريها الصين لتطوير السياحة الخارجية(٣٤).

إلا أن اكبر تطور في العلاقات الاقتصادية حدث بعد زيارة نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي (ايهود اولمرت) إلى الصين في شهر حزيران ٢٠٠٤، والتي تمخضت عن جملة من النشاطات التجارية والاقتصادية التي أعطت زخما لإنضاج العلاقات بين الجانبين. فقد تم افتتاح مؤتمر التعاون التجاري الصيني ــ الإسرائيلي في العاصمة بكين، الذي حقق جملة من الأهداف: ــ

أــ التوقيع على اتفاقية إنشاء صندوق مالي، تقوم بموجبها إحدى المؤسسات المالية الأمريكية باستثمار (١٥٠) مليون دولار للتعاون مع إحدى الجامعات الصينية بهدف دفع تطور القطاعات الإسرائيلية المتخصصة في العلوم والتكنولوجيا على أن تستخدم هذه التكنولوجيا في الأسواق الصينية.

ب ــ التوقيع على اتفاقية بقيمة (٧٥٩) مليون دولار بين شركة إسرائيلية للاعتمادات المالية ومؤسسة صينية شريكة.

ج ــ وضع خطة عمل للتعاون التجاري للسنوات الأربعة القادمة تهدف إلى رفع إجمالي صادرات إسرائيل إلى الصين من (٦٠٠) مليون دولار عام ٢٠٠٣ إلى مليار دولار تشكيل لجنة مشتركة لدراسة الفرص التجارية التي ستفرزها دورة الألعاب الاولمبية عام ٢٠٠٨ مع سبل مشاركة إسرائيل بها.

ح ــ خصصت إسرائيل مبلغ مليار دولار لمساندة الشركات الإسرائيلية الراغبة في المشاركة بمناقصات المشاريع الخاصة بدورة الألعاب الاولمبية لعام ٢٠٠٨ ودورة عام ٢٠١٠ للمعرض العالمي في مدينة شنغهاي.

دــ اتفاق الطرفين على ما يطلق عليه الاستثمار الخطر، حيث عرضت المؤسسات الإسرائيلية للاستثمار الخطر خطط عملها وخبرتها على المسئولين الصينيين.

رــ سمحت الصين للشركات الإسرائيلية المساهمة في خطط بناء الاقتصاد الصيني من خلال تنفيذ الصين إستراتيجية تنمية المناطق الغربية بشكل واسع، وإستراتيجية نهضة القواعد الصناعية الأصلية في مناطق الشمال الشرقي.

إضافة إلى ما تحقق في المؤتمر، فقد حضر (اولمرت) منتدى التقنية العلمية الذي أقيم على طرف مؤتمر التعاون التجاري، الذي أعلن فيه أن الصين ستصبح الهدف الأهم لإسرائيل على مدار السنوات القادمة، وإنها راغبة في تقديم التقنيات العالية المطلوبة والمناسبة للسوق الصينية وإن حجم التبادل التجاري بيننا بلغ (١,٦٠٠) مليار دولار محققاً زيادة ٤٠% عما كان عليه عام ٢٠٠٣. كما عقدت ندوة تجارية واقتصادية في مدينة (خاربين) عاصمة مقاطعة (خيلونغ جيانغ) الصينية بين حكومة القاطعة والسفارة الإسرائيلية لدى الصين حضرها (ايهود اولمرت) نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي، هدفها تعزيز العلاقات التجارية بين إسرائيل وبين المقاطعة التي تضم الجالية اليهودية الصينية. حيث بلغ حجم الاستثمار الإسرائيلي فيها نحو (١٦ مليون دولار). وزيارة اولمرت إلى المقاطعة تقوية لأواصر العلاقات بين إسرائيل ويهود المقاطعة.

ش- من جانب آخر، شارك (اولمرت) بالندوة التجارية المشتركة بين مدينة شنغهاي، المركز الاقتصادي الكبير في الصين، وبين إسرائيل. وقد حققت الندوة التوقيع على اتفاقية شراكة إستراتيجية بين شركة (*RAD*) الإسرائيلية المتخصصة بالاتصالات ومجموعة (يوتيان) الصينية، اكبر الشركات المنتجة لأجهزة الاتصالات في الصين[٣٥].

ثالثاً: العلاقات العسكرية

رغم تعدد مجالات التعاون المشترك الإسرائيلي الصيني، وفقًا للرؤية الإسرائيلية، فإن التعاون العسكري احتل الصدارة. إذ إنها تمثل لإسرائيل نوعاً من الضمانة من خطورة تغيير الصين لسياستها تجاهها. كما أن الصين تمثل بنظر إسرائيل سوقاً محتملاً ومهماً، لذا تسعى من خلال علاقاتها العسكرية إلى منع مبيعات أسلحة وتكنولوجيا صينية إلى العرب، ولعل تاريخ العلاقات العسكرية بين الطرفين والذي يعود إلى سنوات السبعينات والثمانينات من القرن العشرين يفسر أهمية التعاون العسكري وأولويته في العلاقات بين الجانبين. وطبقاً لما ينشر في الصحف الإسرائيلية والغربية يتضح استمرار العلاقات العسكرية بالتزايد خلال السنوات الأخيرة رغم سريتها.

ومن الملفت للاهتمام، بعد اختيار إسرائيل للصين سوقاً لصناعاتها الحربية، وحال سقوط شاه إيران، سارعت في التوقيع على اتفاقية معها، باعت لها أنظمة مراقبة للدبابات ومدافع الدبابات وأجهزة اتصال مع أنظمة قتالية اليكترونية، كما ساعدت عام ١٩٨٠ في تطوير المقاتلة الصينية (١٠– ذ). ونمو تجارة السلاح بينهما، يدلل علية حجم الصفقات المالية التي بلغت عام ١٩٨٤ نحو (٣,٥) مليار دولار. وفي عام ١٩٨٧ وقعت إسرائيل والصين اتفاقية مدتها خمس سنوات وبقيمة تقدر بنحو (٧) مليار دولار، لتزويد الصين بكميات من العتاد الحربي مع تقنية صناعة الأسلحة. وفي عام ١٩٩٠طورت الصين صواريخ بحرية مشتقة من صاروخ (جبريئيل) الإسرائيلي، وساعد خبراء إسرائيليون الصين في تحديث دبابات سوفيتية الصنع من طراز (*T-52*) وغيرها من الدروع الصينية. وتوضح مؤشرات عديدة عمق التعاون العسكري الإسرائيلي ــ الصيني في تلك المرحلة منها : ــ

١-إعلان الصين عن تصنيع نموذج من رشاش (عوزي) الإسرائيلي بترخيص من الشركة الإسرائيلية الأم.

٢-تطوير صاروخ أرض ــ أرض من طراز (*HQ-b1*) إسرائيلي الصنع، يمكن استخدامه على متن السفن الحربية أو إطلاقه من القواعد البرية المتحركة.

٣-حصولها على مدافع الدبابات عيار (١٠٥) ملم يتم تركيبها على دبابة (80) الصينية الجديدة.

٤-حصول الصين على تقنية وبرامج أجهزة صواريخ باتريوت الأمريكية التي استخدمت في حرب الخليج عام ١٩٩١.

لقد تصاعدت وتيرة العلاقات الإسرائيلية ــ الصينية العسكرية بعد عام ١٩٩١ إذ نشرت صحيفة واشنطن تايمز الأمريكية أن إسرائيل نقلت إلى الصين معطيات عن سلاح الليزر التي تشارك في تطويره. ونشرت صحيفة دير شبيغل الألمانية عن تجربة إسرائيلية ــ صينية مشتركة للطائرات الحربية (١ف- ١٠) التي يطورها الطرفان سوية في شباط ١٩٩٨، وأفادت كذلك بان إسرائيل منذ بداية الثمانينات تساعد الصين في بناء غواصات تقليدية من النوع التي تستطيع الصين استخدامها عند الحاجة لفرض حصار اقتصادي على تايوان [٣٦]. وفي شهر أيار ١٩٩٨ شاركت إسرائيل من خلال (١٥) شركة في المعرض الدولي للإلكترونيات الأمنية (سايدكس ١٩٩٨) في العاصمة الصينية بكين، وحضر ممثلو الصناعات الأمنية الإسرائيلية وملحق الجيش الإسرائيلي في بكين. وفي هذا المعرض اقترحت الصين على إسرائيل أن تطلق لها قمراً صناعياً تجارياً صغيراً تبنيه إسرائيل بالمشاركة مع شركات ألمانية[٣٧]. وشهدت العلاقات الصينية الإسرائيلية دفعاً قوياً في المجالات العسكرية. إذ زار رئيس البرلمان الصيني (لي ينغ) إسرائيل عام ١٩٩٩ واطلع على طائرة التجسس للإنذار المبكر التي تم بناؤها لصالح سلاح الجو الصيني، وقد اعترضت الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الصفقة مشيرة إلى أن شبكة الرادار الإسرائيلية التي تم تطويرها من اجل الصين قادرة على اكتشاف أو تمييز طائرات وصواريخ بحرية.

ومن الجدير بالذكر، أن إسرائيل تعد حالياً ثاني اكبر دولة تمد الصين بالأسلحة. وساعدتها على بناء طائراتها الحالية من طراز (ف– ١٠) التي تتشابه إلى حد بعيد مع الطائرة الإسرائيلية (لافي) التي توقف العمل بها، فضلاً عن ذلك تقوم إسرائيل بتزويد الصين بالخبراء والفنيين والمدربين في مجال الأسلحة[٣٨]. وقد جرى بلورة اطر التعاون الصيني ــ الإسرائيلي في المجالات العسكرية عقب إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما، في المستويين التاليين : ــ

الأول: ــ التعاون في تطوير نظام رادار الفالكون، على أن تكون مبيعات الأسلحة خلال السنوات (١٩٩٢–١٩٩٧) تتمحور حول تطوير وتشغيل النظام المذكور، الذي يشبه نظام الآواكس الأمريكية.

الثاني: ــ التعاون في مشروع إنتاج الطائرة المقاتلة (*F-10*) عبر استخدام منظومة الاتصالات والتوجيه لطائرة لافي[٣٩].

ومن المعطيات السابقة نستدل على أن الجانبين لم يحترسوا في الإعلان عن مستوى تعاونهم العسكري الذي كان الإعلان عنه يصطدم باعتراضات الولايات المتحدة الأمريكية. وبهذا أصبحت العلاقات العسكرية علنية. ومن هذا جهد الطرفان بتعميق هذه العلاقات. حيث قامت شركة (رافاييل) الإسرائيلية لتطوير الوسائل القتالية، ببيع الصين صواريخ جو–جو من نوع (بيتون٣)، أطلقت عليها الصين (*p1-8*) وباعت شركة (اليسرا) أنظمة حرب الكترونية متطورة، وباعتها شركات أخرى أجهزة اتصال وأنظمة تحصين الدبابات. كما حصلت الصين على كافة المعلومات الخاصة بإنتاج القطع الحربية، وبما في ذلك تقارير التجارب. وفي عام ٢٠٠١ كشفت الولايات المتحدة الأمريكية، عن تنفيذ الطرفين تقنية تركيب الصواريخ أسفل جسم الطائرات والسفن الحربية والدبابات، وجاء هذا عند اعتراض طائرات صينية، تحمل هذا النوع من الصواريخ لإحدى طائرات التجسس الأمريكية ذات المحركات الأربعة وأجبرتها على الهبوط في إحدى القواعد الصينية. كما وقع الجانبان على صفقة السلاح الإسرائيلية للصين عند زيارة الرئيس الصيني (جيانج زمين) لإسرائيل عام ٢٠٠١، ومضمون الصفقة شراء ثمان طائرات نقل روسية الصنع من طراز (اليوشن–٧٦)

قامت إسرائيل بتزويدها بأجهزة رادار واستطلاع وإنذار متقدمة من طراز فالكون المماثل لنظام الرادار الأمريكي المعروف باسم (آواكس). وفي عام ٢٠٠٥ شرعت إسرائيل بتطوير أداء طائرات من دون طيار صينية من نوع (هارفي) ميزاتها ضرب منظومات مشعة [٤٠].

رابعاً: افاق المستقبل في توجه إسرائيل نحو الصين:

بعد استعراض مسارات العلاقات المختلفة بين إسرائيل والصين، يمكن القول أن الطريق لان تكون الصين كما ترغب إسرائيل حليفاً استراتيجياً اول لها، فقد عقد الباحثون الاسرائيليون ورجالات الفكر الاستراتيجي مؤتمر هرتسيليا في شباط ٢٠٠٩ حول السبل للدفع بالعلاقات مع الصين وتجهيزها كحليف استراتيجي جديد. واكدوا على الاتي: ــ

١ــ اقامة زيارات رسمية رفيعة المستوى بشكل اكثر كثافة، والتأكيد على مدى أهمية إسرائيل في استقرار وامن المنطقة.

٢ــ ضرورة تعيين شخصيات سياسية مرموقة في السفارة الاسرائيلية في الصين على مستوى السفراء بالولايات المتحدة وليس مجرد شخصيات دبلوماسية، نظراً لأهمية الصين في المرحلة القادمة.

٣ــ استغلال الاشخاص الذي كانت تربطهم علاقات بالصين بسبب خبرتهم في التعامل مع تلك المنطقة من العالم، فضلاً عن الصينيين الذين يولون اهمية كبيرة للعلاقات الشخصية.

٤ــ تعزيز التعاون التكنولوجي مع الصين وجذب الاستثمارات من خلال تدخل عناصر دبلوماسية اسرائيلية، الأمر الذي من شأنه أن يسفر عن عقد صفقات ويتيح استغلال المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف سياسية. ومن أهم المجالات في هذا الصدد هي تكنولوجيا الاتصالات، استغلال مصادر الطاقة، تحلية مياه البحر، مكافحة التصحر، الزراعة كما يؤكد الخبراء ضرورة المشاركة في مشروعات البنى التحتية والمناقصات العامة في الصين[٤١].

٥ــ توجيه الرأي العام الصيني من خلال العديد من المواقع الالكترونية الإسرائيلية والناطقة باللغة الصينية منها ما هو رسمي والاخر ما هو تحت مسميات عديدة بما فيها المسميات الصينية. ومنها الموقع الالكتروني للسفارة الاسرائيلية لدى الصين، والموقع الخاص بالملحقية التجارية الاسرائيلية، وطيران العال الاسرائيلي، واليهودية في الصين، والمركز الاسرائيلي للمعلومات [٤٢].

الاستنتاجات

١ــ كانت إسرائيل ولازالت وستبقى تبحث عن الحليف الاقوى من بين القوى العالمية، لأنها تدرك بأنها بدون الاحتماء بالدول الكبرى التي تتمتع بالسطوة والنفوذ فأن بقاءها يعد امراً في غاية الصعوبة لهذا فأننا نجد أنها تبنت العديد من استراتيجيات الاحتماء منذ عهد بريطانيا عام ١٩١٧، ومن ثم فرنسا ١٩٥٦، ومن ثم الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٦٧.

٢ــ من خلال تحليل المعطيات الجغرافية لإسرائيل فإننا نجد انها تعاني من اشكاليات متعددة ومزمنة تتعلق بالموقع الجغرافي وسط المنطقة العربية كذلك المساحة الضيقة التي لا تؤمن لها قدراً كاف من الموارد الطبيعية حيث تقدر مساحتها (١,٦%) من المساحة الكلية لدول الجوار العربي ناهيك عن صغر حجم سكانها والذي قدر الغاية عام ٢٠١٠ بحدود ٥٤٣١ فرد وهذا ينعكس بشكل مباشر على اليد العاملة وكذلك الماسكة للأرض.

٣ــ واستناداً إلى عناصر الوهن والضعف في كيانها وانطلاقاً من إستراتيجيتها القائمة على البحث عن الاقوى في النظام الدولي لذا فهي تتوجه في هذه المرحلة نحو الصين لما يتمتع به من خصائص مهمة، فموقع الصين الجغرافي المميز ومساحتها التي تبلغ (٩,٦) مليون كيلو متر وسكانها الذي تجاوز (١,٣٣٨) مليار نسمة لعام ٢٠١٠ ومواردها الاقتصادية والصناعية الكبيرة والقدرة العسكرية الهائلة كلها عوامل دفعت إسرائيل لتطوير علاقتها مع الصين.

٤ــ ومن خلال متابعة سير العلاقات بين الصين واسرائيل فأننا نجد أن برودا كبيراً صاحب هذه العلاقات وخصوصاً من جانب الصين إلا أنه نتيجة للمتغيرات الدولية، وخصوصاً بعد الخلاف بين الاتحاد السوفيتي والصين، فأن الاخيرة وجدت نفسها تقف إلى جانب إسرائيل وقد استثمرت إسرائيل هذا التحول في موقف الصين وبادرت إلى اجراء اتصالاتها الهادفة إلى التفاهم وبناء جسور الثقة وصولاً إلى العلاقات الكاملة وفعلاً فقد شهدت العلاقات الدبلوماسية وخصوصاً بعد عام ١٩٩٢ انفراجاً نوعياً حيث تمت الزيارات المتبادلة من قبل الجانبين وعلى اثر ذلك شهدت العلاقات التجارية والعسكرية تبادلاً مهماً.

٥ــ من خلال سير العلاقات بين إسرائيل والصين في مختلف المجالات نجد أنه يمكن القول أن الطريق مفتوح لأن تكون الصين كما ترغب إسرائيل حليفاً استراتيجياً لها، وهذا واضح من خلال اهتمام الباحثون وصانعوا القرار في إسرائيل حول السبل الكفيلة للدفع بالعلاقات مع الصين وجعلها كحليف استراتيجي مهم.

التوصيات

١ــ ضرورة تجسير التعاون في مختلف المجالات بين الدول العربية والصين وذلك ادراكاً منا من خلال تحليل المعطيات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية بأن القوة العالمية القادمة هي ذات ملامح آسيوية (الصين).

٢ــ لاشك أن إسرائيل بتقاربها من الصين تهدف إلى قطع الطريق امام الدول العربية وعزلهم عن هذه القوة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية لذا يجب على الدول العربية المبادرة لاسيما وهي تملك جميع المقومات التي من الممكن أن تجعل الصين حليفاً استراتيجياً مهماً لها.

٣ــ ضرورة إرسال البعثات والإيفادات للمشاركة في المؤتمرات التي تقيمها المؤسسات الصينية وكذلك الاهتمام بالبحوث التي تتعلق بالصين وخصوصاً أن الاهتمام بالصين وهي دولة عملاقة لا يرتقي ومكانتها الدولية.

المصـــــــادر والهوامش

(1)- sudeepta Adhikari , poltical Geoygraphy " printed at nice printing press new delhi 2005 , p78.

(٢)– توفيق محمود، الجغرافية السياسية لإسرائيل، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٩، ص١٢٦– ١٦٧.

(٣)_ المصدر نفسه، ص١٦٧.

(٤)– التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٩، ص٢٢٠ــ٢٢١.

(٥)– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، سكان الوطن العربي في الالفية الثالثة، الخرطوم، ٢٠٠٥، ص ٩٧.

(6)- Sudeepta Adhikari "political Geography" printed at nice printing press, New Delhi,2005 , p255.

(٧)– تقرير الامانة العامة للمؤتمر العربي العاشر، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٥٥، ٢٠٠٠، ص ٤٥.

(٨)– التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، مصدر سابق، ص٢١٩.

(٩)– محسن عوض، الإستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص ٢٣.

(١٠)– المصدر نفسه، ص٣٧.

(١١)– دهام محمود الجبوري ، هل تغيرت الأهداف الصهيونية، وهل ثمة صهيونية جديدة، من بحوث ندوة مدركات الصراع العربي الصهيوني، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠، ص ٧١.

(١٢)– المصدر نفسه، ص٩٧.

(١٣)– سلمان ابو ستة ، اسرائيل٢٠٢٠ مستقبل إسرائيل كما تراه نخبها السياسية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٩٢، ٢٠٠٣، ص١٥.

(١٤)– حياة الحويك، مناقشة لموضوع مستقبل الحركة الصهيونية والمشروع الحضاري العربي، ندوة بيت الحكمة، مجلة بيت الحكمة، بغداد، العدد، ١٩٩٩، ص ١٢.

(١٥)– المصدر نفسه، ص١٨.

(١٦)– يوسف كرباج ، إعادة خلط الأوراق السكانية في الشرق الأوسط، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٣٨، ١٩٩٩، ص ٦٣.

(١٧)– المصدر نفسه، ص ٦٤– ٦٥.

(١٨)– المصدر نفسه، ص٦٨.

(١٩)– اغناسيو رامونيه، الصين قوة هائلة للثقافة العالمية، ترجمة محمد ياسر منصور، العدد ١٥١، ٢٠٠٨، ص٣٧.

(٢٠)_ المصدر نفسه، ٤٦.

(٢١)– مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الاقتصاد الصيني الحجم ومستوى التطور وحدود القدرة على المنافسة عن طريق الاقتصاد العالمي، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٦٦.

(٢٢)– المصدر نفسه، ص١٧٣.

(٢٣)_ سمير الزبن، الردع الاسرائيلية، مجلة المستقبل، العدد، ٣٧٣٨، ٢٠١٠، ص١٩.

(٢٤)– اغناسيو رامونيه، مصدر سابق، ص١٣٦.

(٢٥) موقع ويكبيديا،دراسة في الجغرافية الاقليمية،جغرافية اسيا، الصين الشعبية، ص١–١٦.

(٢٦) المصدر نفسه، ص١٦.

(٢٧)– ذيب الغزالة، الصين واسرائيل، طفرة في التعاون الاستراتيجي على حساب العرب، عمان، ٢٠٠٩، ص ٢٣.

(٢٨)– السهلي، نبيل السهلي، إسرائيل بعد ٥٩ عاماً، مجلة المعرفة، عمان، العدد الصادر في ٥/٦/ ٢٠٠٧، ص ١٦.

(٢٩)– تغيرات في الاستراتيجية الدفاعية الصينية وانعكاساتها على العلاقات مع إسرائيل، مجلة الحرس الوطني السعودي، العدد ٧٧، ٢٠٠٨، ص٢٥.

(٣٠)– محمود صبري، إسرائيل والحليف الاستراتيجي الجديد.. الصين، مجلة الامان السعودية، العدد ٨٨٢، ٢٠٠٩، ص ٣٣.

(٣١)– المصدر نفسه ، ص٤٥.

(٣٢)– فيصل احمد، العلاقات الاسرائيلية – الصينية، مجلة الارض الفلسطينية، العدد٢، شباط، ٢٠٠٠، ص٤١.

(٣٣) المصدر نفسه ، ص٤٠.

(٣٤)– وكالة الصين للأنباء، شنغهاي ، ٢٥ / ٩/ ٢٠٠٩.

(٣٥)– جريدة هآرتس الاسرائيلية، العدد الصادر في ٤/ ١٢/١٩٩٦، ص٢.

(٣٦)– جريدة معاريف ، العدد الصادر في ٨/ ٣/ ١٩٩٨.

(٣٧) فيصل احمد ، علاقات إسرائيل مع ابرز الدول الاسيوية خلال السنوات الاخيرة، مجلة الارض الفلسطينية ، العدد٢، شباط ٢٠٠٠ ، ص٣٩.

(٣٨) –مختار صحاف، إسرائيل وتجارة الاسلحة، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد ٧٩، ٢٠٠٣، ص ٥٢.

(٣٩)– المصدر نفسه، ص ٥٣.

(٤٠)– مركز دراسات الشرق الاوسط، شؤون اسرائيلية في اسبوع، العدد ٢٤٦، ملحق ١٧٨، ٢٠٠٨ ص ٢٧.

(٤١)– مركز الناطور للدراسات والابحاث، افاق التحالف الاستراتيجي الجديد بين الصين واسرائيل،١٩/٢/ ٢٠١٠ ، ص ٦.

(٤٢) ــ المركز العربي للمعلومات، عناوين في العلاقات الصينية الاسرائيلية، ٢٧ /١٠ /٢٠١٠.

Recent trends in the Israeli strategy towards China Geographical analysis of political

Professor. Dr. Abdul Ameer A. Abd
College of Education for Human Sciences-University of Diyala

Lecturer. Ali Yassin Abdullah
College of Law and Political Sciences-University of Diyala

Abstract

The regional environment of states is considered as the most important factor affecting their survival and strength. That is why, most of the states, which do not enjoy a regional acceptance face the dilemma of choosing one of two strategies. The first one is to make a serious effort to integrate with the regional political system through diplomatic, economic, military, and other kinds of relationship aimed at consolidating their security and development. The second is to ignore the regional partners and rely on international great powers. That is what Israel have always done by allying with the United Kingdom, United States, France and other global powers.

Based on this strategy, today's Israel is attempting to deepen its relations with China, which is among the most powerful military and economic actors in Asia and the entire world. Through strong links with China, the Israelis are going to ensure the support of one of the great, if not the greatest, powers in the current century. This support is inevitable for the Jewish state to survive and face the threats posed by its Arab neighbors.